تمويل التعليم - الإستثمارات والعائدات

تحليل مؤشرات التعليم في العالم

طبعة ٢٠٠٢

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

معهد اليونسكو للإحصاء

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي

تحليل مؤشرات التعليم في العالم

اليونسكو

لقد تم إعتماد ميثاق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من قبل عشرين دولة في مؤتمر لندن، وذلك في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٤٥، ثم صار نافذ المفعول بتاريخ ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٦. ويبلغ عدد الدول الأعضاء بهذه المنظمة حالياً ١٨٨ دولة.

إن الهدف الرئيسي لمنظمة اليونسكو هو الإسهام في السلام والأمن العالمي عن طريق التشجيع على التعاون فيما بين الدول، وذلك من خلال التربية والعلم والثقافة وتبادل الإتصال، بهدف تعزيز الإحترام العالمي للعدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يلزم ضمانها لشعوب العالم، بغض النظر عن تباين العرق والجنس واللغة والدين، وذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

عملاً على تأدية رسالتها، تقوم منظمة اليونسكو بخمس وظائف أساسية هي : ١) إجراء دراسات مستقبلية حول التربية والعلم والثقافة والإتصال بعالم الغد، ٢) تطوير المعرفة ونقلها والمشاركة بها عن طريق البحث والإنشطة التدريبية والتدريسية، ٣) إتخاذ الإجراءات التي تؤسس المعايير المتعلقة بإعداد وإعتماد الوسائل الداخلية والتوصيات التشريعية، ٤) توفير الخبرات حول السياسات والمشروعات التنموية من خلال التعاون التقني بين الدول الأعضاء، ٥) تبادل المعلومات التخصصية.

ويوجد المقر الرئيسي لمنظمة اليونسكو في مدينة باريس بفرنسا.

معهد اليونسكو للإحصاء

إن معهد اليونسكو للإحصاء (UIS) هو المكتب الإحصائي لمنظمة اليونسكو، وهو بمثابة مستودع للأمم المتحدة للإحصائيات العالمية في مجالات التربية والعلم والتكنولوجيا والثقافة والإتصالات.

تأسس معهد اليونسكو للإحصاء في عام ١٩٩٩، بهدف تحسين البرنامج الإحصائي لليونسكو وتطوير وتوصيل الإحصائيات بشكل دقيق وذي صلة بالسياسات وفي حينه، وهو ما نحتاجه في البيئات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية المعاصرة ذات التعقيد المتزايد والتغير السريع.

إن مقر معهد اليونسكو للإحصاء هو مدينة مونتريال الكندية.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي

عملاً بأحكام المادة الأولى من الإتفاقية الموقع عليها في باريس بتاريخ ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٠ والتي صارت نافذة المفعول بتاريخ ٣٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٦١، تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (OECD) بتعزيز السياسات الرامية إلى:

* تحقيق أعلى نمو إقتصادي ووظيفي مستدام وبلوغ مستوى معيشي آخذ في الإرتفاع بالدول الأعضاء، مع الإبقاء على الإستقرار المالي، مما يسهم في تنمية الإقتصاد العالمي.

* الإسهام في التوسع الإقتصادي السليم خلال عملية التنمية الإقتصادية، سواء في البلدان الأعضاء أو غير الأعضاء

* الإسهام في توسع التجارة العالمية على أساس متعدد الجوانب وغير تفريقي، سيراً على الإلتزامات الدولية

تشتمل البلدان الأصلية ذات العضوية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي على النمسا وبلجيكا وكندا والدنمارك وفرنسا وألمانيا واليونان وأيسلاندا وإيرلاندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ثم إنضمت البلدان التالية فيما بعد إلى العضوية في التواريخ المبينة كالتالي: اليابان (٢٨ أبريل / نيسان ١٩٦٤)، فنلندا (٢٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٩)، أستراليا (٧ يونيو/حزيران ١٩٧١)، نيوزيلندا (٢٩ مايو/أيار ١٩٧٣)، المكسيك (١٨ مايو/ أيار ١٩٩٤)، جمهورية التشيك (٢١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥)، المجر (٧ مايو/ أيار ١٩٩٦)، بولندا (٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦)، كوريا (١٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦)، وجمهورية السلوفاك (١٤ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٠). وتشارك مفوضية الأسواق الأوروبية في عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (المادة ١٣ من إتفاقية هذه المنظمة).

الصورة من إعداد كوربيس باريس

حقوق الطبع UNESCO-UIS/OECD ٢٠٠٣
يجب الحصول على إذن بنسخ أي جزء من هذا المؤلف لإستعماله في أغراض تدريسية أو غير تجارية، وذلك من :
Centre français d'exploitation du droit de copie (CFC), 20, rue des Grands-Augustins, 75006 Paris, France,
هاتف: ٠٧٤٧٧٠ ٤٤ (١-٣٣)، فاكس: ١٩ ٦٧ ٣٤ ٤٦ (١-٣٣).
وينطبق هذا الأمر على كل البلدان ما عدا الولايات المتحدة. وفي الولايات المتحدة، يجب الحصول على إذن من:
Copyright Clearance Center, Customer Service, 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA
هاتف : ٠٠ ٨٤٨-٧٥٠ (٥٠٨)، داخلي: ٢٢٢، أو من موقع المركز على شبكة الإنترنت: (www.copyright.com). وفيما يختص بجميع الطلبات الأخرى لنسخ أو ترجمة هذا الكتاب أو جزء منه، فيجب توجيهها إلى أحد العناوين الثلاثة التالية:
OECD Publications, 2, rue André- Pascal, 75775 Paris Cedex 16, France or UNESCO Publishing, Editorial and Rights Division, 7, place de Fontenoy, 75352 p.almeida@unesco.org : Paris 07 SP or 1, rue Miollis, 75732 Paris Cedex 15, France
، هاتف : ٩٩٢ ٦٨٤ ٤٥ (١-٣٣)، فاكس : ٧٣٩ ٦٨٥ ٤٥ (١-٣٣)، بريد إلكتروني: p.almeida@unesco.org

ليس المقصود من الدلالات المستعملة في هذا المؤلف أو المواد التي يحويها أن تكون بمثابة تلميح بأي رأي من الأراء من جهة منظمة اليونسكو أو منظمة التعاون والتنمية، فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة أو مقاطعة أو مدينة أو منطقة أو سلطة من هذه السلطات أو تحديد لحدودها أوتخومها.

تمويل التعليم - الإستثمارات والعائدات

تحليل مؤشرات التعليم في العالم
طبعة ٢٠٠٢

إن " تمويل التعليم - الإستثمارات والعائدات" هو الثالث في سلسلة من المنشورات التي تسعى إلى تحليل مؤشرات التعليم الموضوعة من خلال برنامج " مؤشرات التعليم في العالم" (WEI)، التابع لمنظمتي اليونسكو والتعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي. ويفحص هذا التقرير الإستثمارات والعائدات بالنسبة إلى كل من التعليم ورأس المال البشري. وهو يبدأ بإمعان النظر في نتائج دراسة مخصصة للبحث في أثر رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في بلدان برنامج مؤشرات التعليم في العالم، وتظهر هذه الدراسة نتائج جديدة بالمقارنة مع تلك النتائج الظاهرة في دراسات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية. كما يبرز هذا التقرير الإتجاهات المتعلقة بالتحصيل التعليمي والمستويات الحالية للمشاركة التعليمية والإنفاق التعليمي في بلدان برنامج مؤشرات التعليم في العالم.

يعالج التقرير مسألة تمويل الأنظمة التعليمية من خلال فحص إستراتيجيات الإنفاق والإستثمار في بلدان برنامج مؤشرات التعليم، وذلك من المنظورين العام والخاص. كما يبحث في مبرر الإنفاق العام، وكيفية توزيع الموارد العامة على مختلف مستويات التعليم، ودور القطاع الخاص كمقدّم للخدمات التعليمية وكمصدر للإنفاق التعليمي. ثم يتابع التحليل بتقديم صورة إحصائية وطنية تحدد مؤشرات عن الأوضاع القائمة والمؤشرات المالية المختارة على ضوء معايير منظمة التعاون والتنمية وبرنامج مؤشرات التعليم، فضلاً عن ملحق إحصائي شامل يغطي بلدان هذه المنظمة وهذا البرنامج.

تشتمل البلدان المشاركة في برنامج مؤشرات التعليم في العالم، التابع لمنظمتي اليونسكو والتعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، على : الأرجنتين والبرازيل وشيلي والصين ومصر والهند وأندونيسيا وجامايكا والأردن وماليزيا وبارجواي وبيرو والفيلبين والإتحاد الروسي وسري لانكا وتايلاند وتونس وأرغواي وزمبابوي.

للحصول على المزيد من المعلومات أو لشراء التقرير الكامل، يرجى الإتصال بـ :

www.oecd.org/bookshop

OECD Publications
2, rue André-Pascal
75775 PARIS Cedex 16
France

www.unesco.org/publications

UNESCO Publishing
7, place de Fontenoy
75352 PARIS 07 SP
France

الملخص التنفيذي

إنطلاقاً من التلاقي التاريخي للعولمة، والإقتصاد المنقاد بالمعرفة، والتنمية المؤسسة على حقوق الإنسان، والنزعات الديموغرافية، يزداد إقرار الدول حول العالم بالدور الرئيسي للتعليم. وتعد هذه التطورات ذات صلة بنوع خاص بالدول المشاركة في برنامج مؤشرات التعليم في العالم، التابع لمنظمتي اليونسكو والتعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي.

لقد بات واضحاً أن التحصيل التعليمي ليس فقط ضرورة للرفاه الإقتصادي للأفراد بل وللأمم أيضاً. ويعد إمكان الحصول على التعليم وإتمامه عاملاً رئيسياً في تحديد تراكم رأس المال البشري والنمو الإقتصادي. كما تمتد نتائج التعليم إلى ما وراء الدخل الفردي والدخل القومي. إن التعليم هو قوة تنتج مواطنين متكاملين ومشتبكين، كما تبني مجتمعات ذات تماسك وتشارك أكبر.

وفي نفس الوقت، ينمو الطلب على الفرص التعليمية عبر بلدان برنامج مؤشرات التعليم. إن الإشتراك في التعليم التالي للمرحلة الإلزامية آخذ في الإزدياد بشكل مستمر، بسبب النمو السكاني، والإرتفاع في معدلات إتمام التعليم الإبتدائي، والإدراك المتعلق بالمكاسب الإيجابية التي يحققها التقدم نحو المرحلة الثانوية والبرامج الجامعية وإكمالها.

ورغم ذلك، يواجه العديد من بلدان برنامج مؤشرات التعليم قيوداً في توفير تكلفة توسيع ورفع المستويات والفرص التعليمية. ويبدو أن توسيع الأنظمة التعليمية يعني زيادة متناسبة في الموارد، إلا أن الواضح بشكل متزايد هو عدم قدرة الحكومات على التغلب على التكاليف الباهظة. ويبرز هذا الأمر أهمية السياسات التي تفسح المجال للمزيد من المشاركة في العملية التعليمية، مع مراعاة المساواة في التشارك بنفقات التعليم وفوائده.

آثار التعليم على النشاط الإقتصادي للأفراد والمجتمعات

يوجد حالياً دليل متين على أن رأس المال البشري هو عامل رئيسي في تحديد النمو الإقتصادي، كما يتضح من الأدلة المنبثقة أنه أيضاً يقترن بنطاق واسع من الفوائد غير الإقتصادية، كالصحة الأحسن ورفاه العيش الأفضل. ولهذا السبب، انتقل الإستثمار في رأس المال البشري، وفي التعليم بصورة ضمنية، ليحتل مكانة مركزية في الإستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الرخاء الإقتصادي، وزيادة المعدلات الوظيفية والتماسك الإجتماعي. هكذا يزداد النظر إلى التعليم باعتباره إستثماراً في المستقبل المشترك للمجتمعات والأمم، وليس مجرد إستثمار في النجاح المستقبلي للأفراد.

لكن يلزم ما هو أكثر من التوقعات العظيمة إن أردنا إنجاز الفوائد التي يمكن أن تترتب على زيادة الإستثمار في رأس المال البشري . يقتضي الأمر فهماً جيداً لطبيعة رأس المال البشري ودوره وكيفية تصميم تدابير معينة لتعضيد توافره. وليست هذه المسائل مفهومة تماماً في الوقت الحاضر إذ تقاس بناء على الإستحواز على رأس المال البشري في أشكاله المتنوعة، وتحليل علاقاته بالنتائج على مستوى الأفراد والمجتمعات، وقياس تكوّن رأس المال وتواجده وعائداته.

حتى الآن، لم يكن ممكناً سوى تطوير دلائل محدودة عن رأس المال البشري يمكن المقارنة بينها على المستوى العبر قومي، وهي أساساً على هيئة سنوات التعليم الرسمي الأوّلي. كما أن الدليل العبر قومي الموجود متوفر فقط حول الخواص ذات الفوائد المرتبطة بالنشاط الإقتصادي. ويلزم تطوير الطرق التي تتناول وتقيس وتحلل العلاقات الكائنة بين رأس المال البشري والنطاق الكامل لآثاره على الخير الشخصي والإجتماعي والإقتصادي.

ورغم هذه المحدوديات، أمكن جمع دليل بالغ الأهمية عن دور رأس المال البشري، وبالتالي دور التعليم، في تعزيز الرفاه الإقتصادي سواء للأفراد أو المجتمعات في بلدان برنامج مؤشرات التعليم في العالم.

تشير الأدلة إلى أن الأكثر تعلماً يحظون بإحتمالية أكبر في الحصول على عمل، وإذا كانوا نشطين إقتصادياً، فمن الأقل إحتمالاً أن يعانوا من البطالة. وفي كافة بلدان برنامج مؤشرات التعليم، تتزايد معدلات إشتراك القوة العاملة مع إرتفاع مستوى التعليم الذي يحصل عليه الأفراد. كما أن المؤهلات الأفضل تجذب أجوراً أعلى للأفراد. ومثلما يظهر في الشكل (١)، فإن هذه الزيادات في الأجور كبيرة جداً، مما يعكس فرقاً أكبر في مدى الأجور بسوق العمل، وربما أيضاً يعكس عائدات للتعليم. هناك نمط جدير بالذكر، وهو أنه في حين تزداد الأجور بمعظم البلدان مع كل مستوى تعليمي إضافي، فإن الحصول على تعليم ثانوي عال، وبالأخص التعليم العالي، يرتبط بقفزة هامة في الأجور، وذلك في البرازيل وشيلي وبأراغواي. وبالنسبة للرجال، فإن ميزة الأجور المقترنة بالتعليم الجامعي بالمقارنة مع التعليم الثانوي العالي تتراوح ما بين ٨٢ في المئة بأندونيسيا وحتى تقريباً ٣٠٠ في المئة في باراغواي . وإجمالاً، نرى في بلدان أمريكا الجنوبية ذات العضوية في برنامج مؤشرات التعليم أكبر فرق في الدخل بناء على مستوى التعليم، أما الدول المناظرة بآسيا، فتعكس فروقاً أقل في الأجور بناء على مستوى التعليم.

إن إحدى طرق تقييم أثر رأس المال البشري على الأداء الجماعي للأمم تتمثل في قياس تأثير مختلف العوامل على النمو في إجمالي النتاج الوطني. غيرأن إجمالي النتاج الوطني وحده، أو حتى مستوى الرفاه الإقتصادي لايمكنهما أن يعكسا بصورة كافية الأبعاد الكاملة للخير الإنساني، والذي يشمل التمتع بحقوق الإنسان والحريات المدنية، والصحة الجيدة، والبيئة النظيفة، والسلامة الشخصية. ومع ذلك، لاينبغي الإستخفاف بدور النمو الإقتصادي في هذه المعادلة. ولا يوفر النمو في الإنتاج الإقتصادي الموارد اللازمة للتعامل مع الفقر والإقصاء الإجتماعي وسوء الصحة فحسب، بل إنه يوسع أيضاً من نطاق الإختبار الإنساني. وهكذا يلزم الإعتراف بالإزدهار الإقتصادي، المتدفق من الإنتاج الإقتصادي، بإعتباره عنصراً هاماً من مكونات رفاهية العيش.

وكما سبق الذكر، توجد محدوديات هامة لإجمالي الناتج المحلّي كمقياس للإنتاج الإقتصادي. فمع أنه يعكس الإنتاج الجاري للسلع والخدمات الإستهلاكية والإستثمارية المقرر عنها في الحسابات الوطنية، لكنه يستقصي النشاط المنزلي غير السوقي (مثل تربية الوالدين للأبناء)، والنشاطات الأخرى كالمحافظة على الموارد الطبيعية التي تسهم في الرفاه المستقبلي عن طريق الإضافات الصافية لرأس مال المجتمع. كما أن إجمالي الناتج المحلّي يشتمل على السلع والخدمات التي لاتسهم في الرفاه، مثلما نرى فيما يسمى " بالأمور المؤسفة" الناتجة عن أشياء كالتلوث أو الجريمة. ومع ذلك، من الواضح أن إجمالي الناتج المحلّي يمثل عنصراً هاماً من مكونات الرفاه الإقتصادي، كما أنه العنصر الوحيد الذي حدده هذا التقرير بإعتباره ممكن القياس بصورة يعال عليها عبر الدول وعلى مر الزمن.

الشكل (١)
التباينات في الدخل بحسب مستوى التعليم، قطاع سكاني من عمر ٢٥ ـ ٦٤، ١٩٩٩

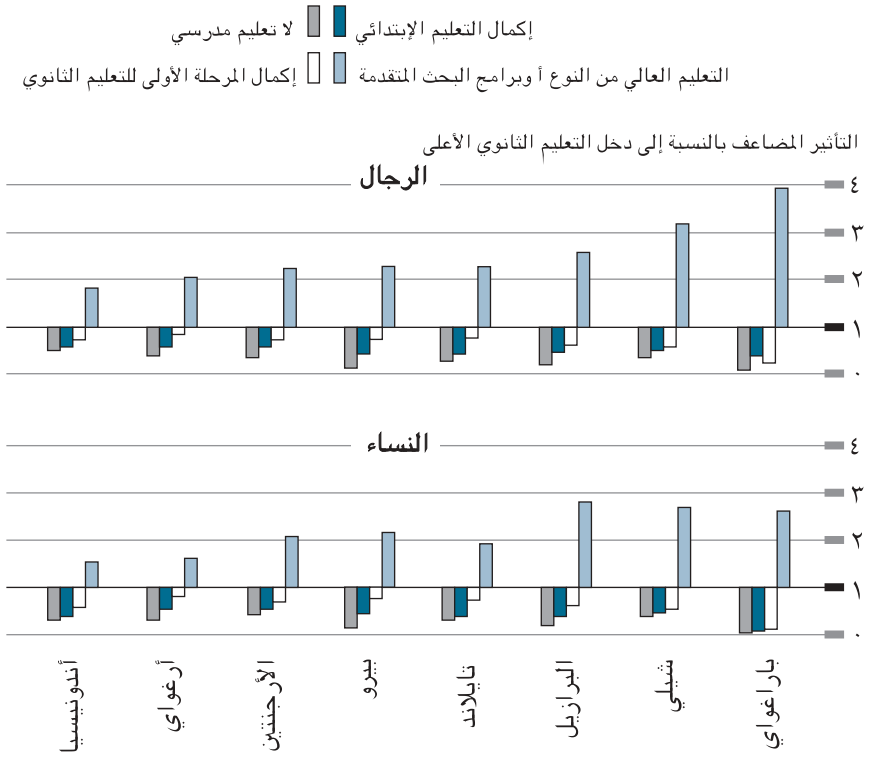

المصدر: OECD/UNESCO WEI.

يمكن تقييم العلاقة الكائنة بين رأس المال البشري والنمو الإقتصادي عن طريق تحليل الانحدار عبر الدول في البيانات المحتوية على متغيرات تعليلية بالنسبة إلى رأس المال الطبيعي، والتعليم، ومستوى الدخل، وفي بعض الأحيان ، متغيرات تمثيلية لمختلف العوامل الإجتماعية والمؤسساتية. وقد تعقبت بعض الدراسات مثل هذا النوع من التحاليل بتغطية البلدان النامية والمتقدمة معاً. يزيد هذا الأمر من قدرة الإختبارات الإحصائية المستخدمة بسبب التباين الأكبر في المحددات المفترضة للنمو. غير أنه يفترض ضمنياً أيضاً بوجود محددات مشتركة للنمو فيما بين الدول النامية والمتقدمة. وغالباً ما يصعب تبرير هذا الإفتراض.

وهكذا، تم إجراء التحليل المتعلق بهذا التقرير بشكل منفصل لبلدان برنامج مؤشرات التعليم وبلدان منظمة التعاون والتنمية، ففي بلدان برنامج مؤشرات التعليم، تظهر نتيجة التحليل إرتباطاً قوياً وإيجابياً متيناً بين التحسينات في رأس المال الموجود وبين النمو الإقتصادي، وهذا الإرتباط يزيد حتى عن نظيره الملحوظ في بلدان منظمة التعاون والتنمية. وفي المتوسط، ربما تكون التحسينات في رأس المال البشري قد عكست حوالي نصف درجة مئوية في معدلات النمو السنوية لكل بلدان برنامج مؤشرات التعليم تقريباً، وذلك في الثمانينات والتسعينات بالمقارنة مع العقود السابقة. وعلى نطاق بلدان منظمة التنمية والتعاون، لم تحصل على مستويات مشابهة إلا اليونان وأيرلندا وإيطاليا. وبوجه عام، توحي النتائج في بلدان برنامج مؤشرات التعليم بأن متوسط مستوى التعليم المدرسي لدى الراشدين من السكان يرتفع بالنسبة إلى كل سنة من السنين. وهناك زيادة مناظرة تبلغ ٣,٧% في معدل النمو الإقتصادي الطويل الأمد.

على مدى العقدين السالفين، كانت الصلة بين رأس المال البشري والنمو الإقتصادي قوية بالدرجة الأكبر في الأرجنتين وشيلي وجامايكا وماليزيا وبيرو والفيليبين وأرغواي، وفي التسعينات، في البرازيل وأندونيسيا وتايلاند وزمبابوي. لكن أثر رأس المال البشري على النمو الإقتصادي كان أكثر محدودية في مصر والهند وتونس، والتي بدأت حقاً بمستويات أقل من التحصيل التعليمي مقارنةً بغيرها من بلدان مؤشرات التعليم. يوحي هذا النمط بأن رأس المال البشري يلعب دوراً أكثر قوة في عملية النمو الإقتصادي طالما يبلغ مستوى رأس المال البشري درجة حاسمة. وفي هذا الصدد، فإن الإرتباط القوي بين مستوى التعليم المدرسي وبين أداء النمو - في الأرجنتين وشيلي وماليزيا وأرغواي - يوحي بأن المستويات الأعلى للتعليم الثانوي الأعلى والجامعي هي هامة لترجمة رأس المال البشري إلى نمو ثابت.

عند المقارنة بين أنماط النمو الإقتصادي في بلدان برنامج مؤشرات التعليم وبلدان منظمة التعاون والتنمية، أو عند المقارنة بين البلدان وبعضها البعض داخل برنامج مؤشرات التعليم عبر مختلف مراحل التصنيع، توحي النتائج بأنه رغم الإرتباط القوي في أغلب الأحيان بين الإستثمار المالي في رأس المال وبين النمو في المراحل المبكرة للتصنيع، غير أن دور رأس المال البشري يزداد مع التطور الصناعي وإرتفاع مستوى التحصيل التعليمي، وفي النهاية يصبح أقوى دافع للنمو الإقتصادي.

الشكل (٢)
تحليل التغيرات في متوسط معدلات النمو السنوية لإجمالي الناتج المحلّي للفرد ببلدان برنامج مؤشرات التعليم بواسطة المتغير التعليلي، خلال فترتي السبعينات / الثمانينات والثمانينات / التسعينات

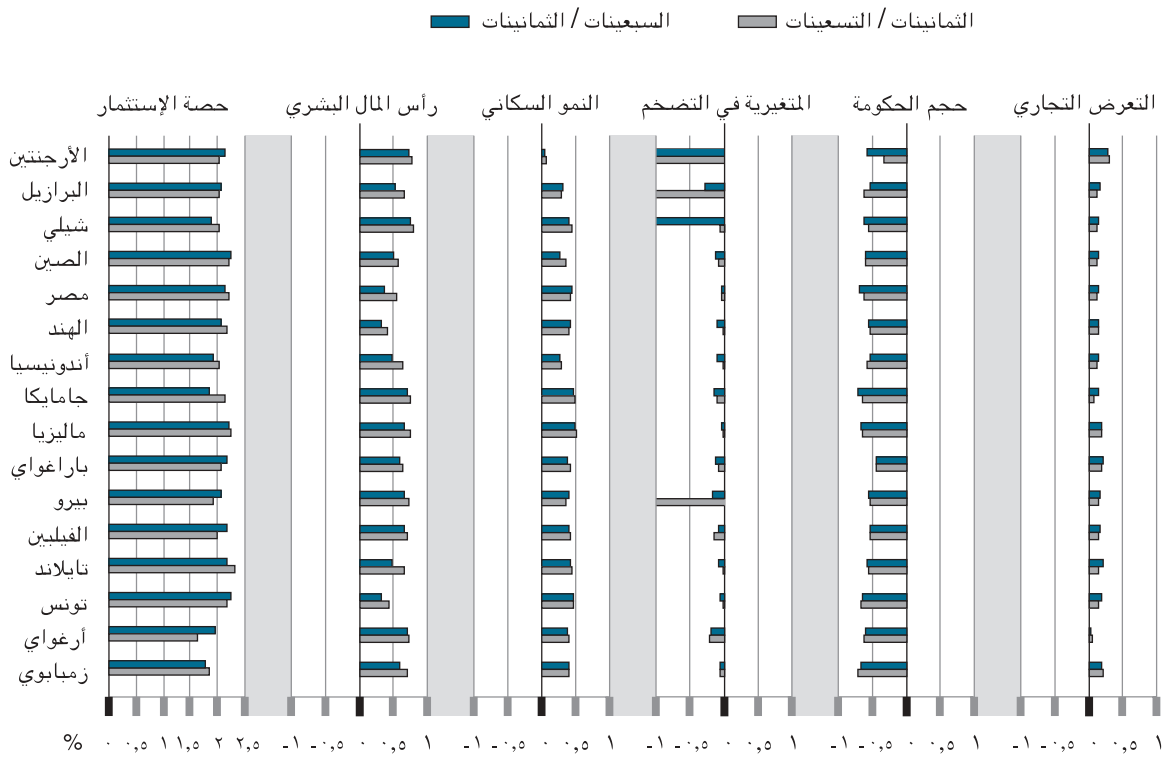

المصدر: Ben Abdallah and OECD/EDU-IA ٢٠٠٢

ماذا عن الإستعداد للمستقبل؟

بينما تتقدم دول برنامج موشرات التعليم نحو نظم إقتصادية قائمة على المعرفة، سوف تستمر أهمية رأس المال البشري في التزايد. وفي المستقبل الذي يمكن التكهن عنه، سوف يحتل العاملون الذين يبتكرون المعرفة ويستعملونها لإضافة قيمة جديدة للمنتجات والسلع- سوف يحتلون مكانة بارزة، بل وربما سيشكلون الفريق السائد على القوة العاملة لبعض بلدان برنامج مؤشرات التعليم. وسوف نعثر على هؤلاء " العاملين أصحاب المعرفة" عبر مختلف القطاعات الإقتصادية - من تكنولوجيا المعلومات وحتى الزراعة - وعبر مختلف المهن - من مبرمجي الكومبيوتر وحتى معلمي المدارس. وسوف تتواجد لديهم درجة كبيرة من القدرة على الإرتقاء حيث إن المعرفة لها إحتمالية أن تكون في متناول الجميع. وبشكل متزايد، سوف يصبح عملهم بلا حدود حيث إن المعرفة تنتقل بغير جهد حتى مقارنة بإنتقال المال.

توحي بعض التكهنات بأنه مع حلول سنة ٢٠٢٠ - وهي تقريباً المدة التي سيستغرقها الإصلاح المدرسي الحالي لإظهار آثاره على سوق العمل - سوف يتضاعف، على الأقل، الإنتاج الصناعي في الكثير من بلدان برنامج مؤشرات التعليم، وذلك في نفس الوقت الذي يتضاءل فيه التوظيف في القطاع الصناعي، على الأقل في معظم البلدان المنتجة إقتصادياً، بنسبة ١٠ إلى ١٥ في المئة من إجمالي قوة العمل. وبشكل متزايد، سوف تستبدل الوظائف في القطاع الصناعي بعمل غزير المعرفة، إذ تصير المعرفة مورداً إقتصادياً رئيسياً. وبدون الإستثمار الفعّال في رأس المال البشري، سوف يصبح هذا المورد نادراً. أما من خلال الإستثمار الفعّال، فيمكن للمعرفة أن لاتصير وفيرة فحسب بل وأيضاً قابلة للتجديد وذاتية التكوّن. وهذا الفرق هو ما سيفصل بين الفائزين إقتصادياً وغيرهم الأقل نجاحاً.

فهل بلدان برنامج مؤشرات التعليم مستعدة لهذا التحدي؟ تتمثل إحدى طرق فحص هذا السؤال في النظر في المعدلات الحالية لإنتاج المؤسسات التعليمية. خلال الجيل الماضي، حققت دول برنامج مؤشرات التعليم تقدماً هاماً في زيادة فرص الإلتحاق بالتعليم والمشاركة به. ففي الأرجنتين والبرازيل، يبلغ مدى الحياة المدرسية المتوقعة للطفل البالغ ٥ سنوات من العمر حوالي ١٦ عاماً، وهو تقريباً ضعف المستوى لدى الكبار، مما يعكس تغيراً واسع النطاق يمكن حدوثه في جيل واحد. وعلى صعيد دول برنامج مؤشرات التعليم، هناك سبع دول يتسجل فيها الآن أكثر من ٩٠ بالمئة من الشباب حتى عمر ١٥ سنة، وهذه الدول هي : الأرجنتين والبرازيل وشيلي وجامايكا وبيرو والإتحاد الروسي وأرغواي. سوف تؤدي هذه المعدلات في التسجيل إلى تحفيز زيادة هامة في توفر رأس المال البشري بهذه الدول، إذ ينضم الشباب ذوو التعليم الأفضل للقوة العاملة.

غير أن أنماط التسجيل المدرسي لا توفر إلا جزءاً من الصورة. إن ترجمة توافر فرص الإلتحاق بالتعليم المدرسي المتزايد إلى توافر متزايد في رأس المال البشري يعتمد إعتماداً خطيراً على المشاركة في المستويات التعليمية العليا وإتمامها بنجاح. على صعيد التعليم الثانوي الأعلى - والذي يربطه الجزء الأول من التقرير ربطاً قوياً بالنجاح الإقتصادي الفردي - تتراوح معدلات التخرج ما بين ٣٠ % تقريباً من السكان في العمر النموذجي للتخرج في أندونيسيا وتونس، وحتى أكثر من ٦٠% في جامايكا والأردن وماليزيا والفيليبين. كما يمكن ملاحظة إختلافات واسعة أيضا على صعيد التعليم العالي. ففي الأتحاد الروسي تصل معدلات التخرج في برامج التعليم العالي إلى معيار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، أذ تمثل حوالي ٢٧% من السكان في العمر النموذجي. وتشمل بلدان برنامج مؤشرات التعليم الأخرى ذات معدلات التخرج من التعليم العالي المرتفعة : شيلي وماليزيا وتايلاند. وعلى النقيض، نرى في البرازيل والصين وبارغواي وتونس وأرغواي ١٠% بالكاد، من الفئات المناظرة المتخرجة من التعليم العالي.

رغم التقدم الهام، لاتزال هناك حاجة لدى بلدان برنامج مؤشرات التعليم لعمل المزيد من أجل بلوغ المستويات التعليمية الموجودة في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي. إن الفجوة الكبيرة من حيث التوقع المدرسي للصغار والتحصيل التعليمي الفعلي للراشدين من السكان توحي بأن الجهود المبذولة في هذا المضمار سوف تحتاج إلى الذهاب لما هو أبعد جداً من مجرد التعليم الأساسي حتى تستهدف الثغرات المعينة في مهارات القوة العاملة من البالغين.

إن التغيرات في التركيب الديموغرافي للسكان - والتي سوف يختبرها خلال العقود القادمة معظم بلدان برنامج مؤشرات التعليم في العالم، وليس كل هذه البلدان جميعها - سوف تضيف إلى أهمية هذه التحديات. من المقدّر أن تحتاج بارغواي وماليزيا وجامايكا إلى إستثمارات إضافية في التعليم، تصل إلى ٢,٦ و١,٦ و١,٠% على الترتيب من إجمالي النتاج الوطني الحالي لهذه الدول، وذلك من أجل بلوغ المعدل المتوسط للمشاركة في التعليم الثانوي الأعلى لدى بلدان برنامج مؤشرات التعليم في العالم.

الشكل (٣)
التغيير في الإنفاق التعليمي بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلّي الحالي كنتيجة للضغوط الديموغرافية، بحسب مستوى التعليم، ٢٠٠٠ - ٢٠١٥

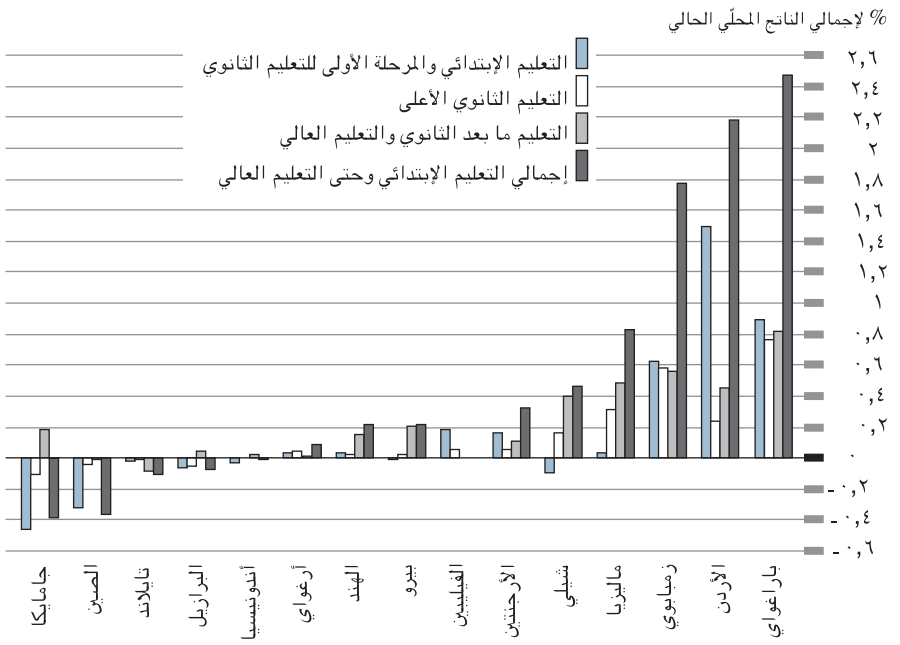

المصدر: OECD/UNESCO WEI.

توفير الخدمات التعليمية المطلوبة ودفع نفقاتها

يقترن السعي إلى توسيع نطاق غطاء التعليم وما يصحبه من فوائد بإحتياجات مالية كبيرة. إلى حد كبير، قامت بلدان برنامج مؤشرات التعليم - المتوسطة الدخل على النحو السائد- ببلوغ هدف تعميم التعليم الأساسي، وهي تسعى حالياً لتوسيع نطاق الإلتحاق بالبرامج التعليمية الثانوية والعليا وتحسين نوعيتها. غير أن الكثير من بلدان برنامج مؤشرات التعليم يواجه قيوداً في توليد الموارد الخاصة والعامة الإضافية اللازمة للوفاء بالتكلفة العالية للتعليم فيما بعد المرحلة الإلزامية.

إن حكومات البلدان المشمولة ببرنامج مؤشرات التعليم في العالم ملتزمة بتحسين نتائج التحصيل المدرسي، غير أنها كثيراً ما تفعل ذلك في إطار مجتمعات غير متكافئة إلى درجة بعيدة. وفي الواقع أن عدم التكافؤ في نظام التعليم، خصوصاً على المستويات ما بعد الثانوية، قد يؤدي فعلياً إلى ترسيخ اللامساواة الإجتماعية الأوسع نطاقاً. لقد بذلت بعض الحكومات جهوداً مضنية للتخفيف من وقع آثار الفقر والإقصاء الإجتماعي على صعيد نظام التعليم، لكن لايزال الكثير من التحديات باقياً.

تتضمن هذه التحديات ضمان التوزيع العادل للفرص التعليمية عبر كافة المستويات التعليمية وكذلك ضمان ألا يحدث الإمتداد في مستويات التعليم الأعلى على حساب المحافظة على النوعية الجيدة للتعليم الإبتدائي. ينبغي لهذه التحديات أن توجه الإستثمارات حيث إنها ستصوغ العائدات. كما تشير الجدالات الإقتصادية إلى أن التوزيع الأكثر إنصافاً للفرص التعليمية يساعد على إستدامة النمو الإقتصادي، وأن الإستثمار في التعليم الإبتدائي الشمولي يجلب على المجتمع فوائد كثيرة.

هناك صلة لايمكن تحاشيها بين أهداف مد الأنظمة التعليمية والإبقاء على تكافؤ فرص الإلتحاق بالتعليم من جهة وبين المسائل الخاصة بتمويل التعليم من الجهة الأخرى. ما المقدار الذي تنفقه الدول على التعليم؟ كيف تقوم الحكومات بدعم المدارس؟ ما هو الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في توفير التعليم؟ كيف يساهم الطلاب وعائلاتهم مالياً في التعليم؟ لعل السؤال الرئيسي هو : من الذي يدفع ثمن التعليم في بلدان مؤشرات التعليم في العالم؟ خلال العقود السابقة، حقق بعض بلدان برنامج مؤشرات التعليم تقدماً تعليمياً سريعاً نتيجة لإعتمادها سياسات تعليمية استباقية ولكن مكلفة في معظم الأحيان. وفي نفس الوقت، إستثمرت حكومات أخرى إستثماراً أقل جداً في التعليم فجاء التقدم التعليمي أبطأ كثيراً. وبالنسبة إلى هاتين المجموعتين من الدول كلتيهما، يبقى السؤال المتعلق بما إذا كانت أنماط التمويل الحالية في حاجة إلى التكيف سؤالاً ذا صلة وإنطباق.

يلزم في عملية تقدير أهمية هذه الأسئلة أن نفحص الجهات الخاصة والعامة المعنية بالأمر، وكيفية مشاركتها في إدارة المؤسسات التعليمية وتمويلها، وما تتألف منه الآليات المالية الأساسية.

يظهر الشكل (٤) التباين الواسع فيما بين بلدان برنامج موشرات التعليم من حيث الإستثمار العام والخاص، وذلك من ١,٢% من إجمالي الناتج المحلّي بأندونيسيا، وحتى ٩,٩ من إجمالي الناتج المحلّي في جامايكا. وكثيراً ما يمثل الإنفاق الخاص إسهاماً أساسياً في الإنفاق على التعليم في كل مستوياته.

بصورة تقريبية، يدل توزيع الإنفاق التعليمي على أولويات السياسة المتبعة في بلد ما. ففي زمبابوي والفيلبين، تتركز أغلبية الموارد على التعليم الإبتدائي حيث نعثر على أغلبية الطلاب الملتحقين بالنظام التعليمي. وفي الواقع أن الفيلبين هي الدولة الوحيدة في دول برنامج موشرات التعليم التي تتخطى فيها حصة الإنفاق المكرسة للتعليم الإبتدائي نسبة طلاب المرحلة الإبتدائية بالمقارنة مع المجموع الكلي للطلاب بالمدارس. وبوجه عام، تتشابه نسبة الإنفاق بالمقارنة مع العدد الكلي للطلاب تشابهاً جيداً في كل من المستويين الإبتدائي والثانوي.

الشكل (٤)

الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ١٩٩٩

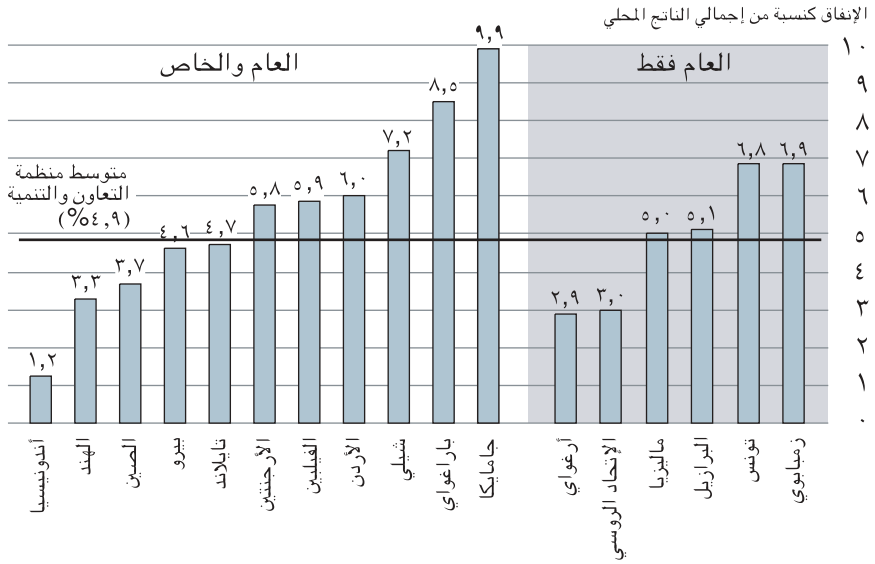

المصدر: OECD/UNESCO WEI

ليس الأمر كذلك تماماً على المستوى العالي، إذ نرى أن نسبة الإنفاق العام تتفاوت مع نسبة الطلاب. ويبلغ هذا الفرق معدلاً كبيراً في زمبابوي بوجه خاص حيث تصل حصة ما ينفق على التعليم العالي من إجمالي الإنفاق ١٢ ضعفاً بالمقارنة مع نسبة الطلاب بالمرحلة العليا. وفي الصين وتونس، يكون الفرق واضحاً أيضاً ولكن بدرجة أقل. وفي بيرو والفيلبين، تكاد تبلغ حصة الإنفاق على التعليم العالي ضعف نسبة الطلاب الملتحقين في المستوى الثالث من التعليم.

يمكن للفروق في التكلفة للطالب الواحد فيما بين مستويات التعليم أن تؤثر على النسب الإجمالية للإنفاق وأن تقيّد الجهود الرامية إلى توسيع معدلات التسجيل. في ماليزيا على سبيل المثال، تبلغ تكلفة الطالب الثانوي ضعف تكلفة التلميذ الإبتدائي، وتبلغ تكلفة الطالب في التعليم العالي ثمانية أضعاف تكلفة التلميذ الإبتدائي. ويبلغ الفرق النسبي في التكاليف أعلى مستوى له في الصين والبرازيل وأندونيسيا حيث تتراوح تكلفة الطالب في التعليم العالي ما بين ١٢ وحتى ١٦ ضعفاً بالمقارنة مع تكلفة الطالب الإبتدائي. وفي الصين وأندونيسيا، تصل التكلفة النسبية للطالب في التعليم العالي إلى أكثر من ضعف تكلفة الطالب الإبتدائي. أما في الفيلبين وأرغواي وبيرو، فنرى فروقاً في التكلفة أكثر إعتدالاً فيما بين المستوى الإبتدائي وغيره من مستويات التعليم.

الشكل (٥)

الفروق في الإنفاق على كل طالب بحسب المستوى التعليمي، ١٩٩٩

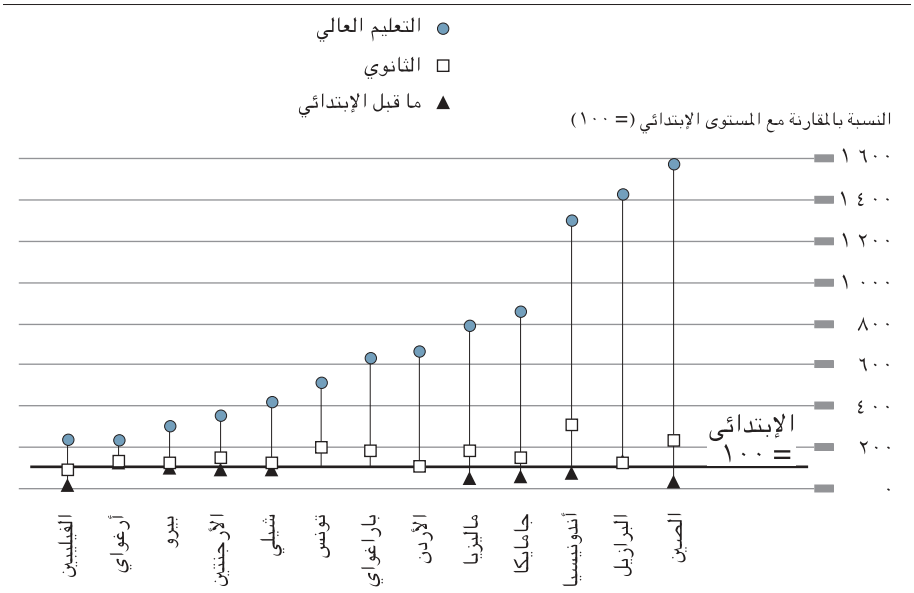

المصدر: OECD/UNESCO WEI

على ضوء قيود الميزانية العمومية، كثيراً ما يجادل البعض قائلين بأنه لن يتسنى تحقيق التقدم في جهود توسيع النطاق الذي تغطيه مؤسسات التعليم الثانوي والتعليم ما بعد الثانوي إلا من خلال درجة أكبر من التشارك في التكلفة والتطبيق الأوسع لـ " رسوم المستعملين " للخدمات التعليمية. ويتابع هذا الجدل القول بأن المساواة تستلزم إسترداد نسبة أكبر من التكاليف بالمراحل الأعلى للتعليم، حيث يجني الأفراد العائدات الأعلى. أما البعض الآخر، فيجادل قائلاً إن مثل هذا الأسلوب قد يتحقق على حساب تكافؤ فرص الإلتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي، وذلك لدى الأسر والأفراد الأفقر. عبّر البعض عن قلقهم من أن يؤدي إدخال "رسوم المستعملين" في نظام التعليم إلى وضع عراقيل أمام المشاركة وتقويض الإلتزام بالمساواة في الفرص التعليمية، وهو إلتزام ذو أهمية بالنسبة إلى بلوغ الأهداف الإقتصادية والإجتماعية الوطنية. وغالباً ما يمثل حفظ التوازن بين هذين الموقفين تحدياً صعباً أمام حكومات برنامج مؤشرات التعليم في العالم.

لا تهدف إستراتيجيات التمويل الجديدة إلى حشد الموارد المطلوبة من نطاق أوسع من المصادر العامة والخاصة فحسب، بل وتهدف أيضاً إلى توفير مدى أوسع من فرص التعليم وتحسين كفاءة التعليم المدرسي. في معظم بلدان برنامج مؤشرات التعليم، تقوم المؤسسات العامة بتنظيم وتوصيل التعليم الإبتدائي والثانوي الممولين حكومياً. وفي عدد غير قليل من بلدان برنامج مؤشرات التعليم، يتم تحويل الأموال العامة إلى المؤسسات الخاصة أو إعطاؤها إلى الأسر مباشرة لإنفاقها على الخدمات التعليمية. وفي الحالة الأولى، يمكن إعتبار الإنفاق والتوصيل النهائيين للتعليم وكأنهما عقداً فرعياً مبروماً بين الحكومات وبين المؤسسات غير الحكومية. أما في الحالة الثانية، فيختار الطلاب وأسرهم نوع المؤسسة التعليمية التي تلائم إحتياجاتهم على النحو الأفضل. وفي واقع الحال بمعظم بلدان برنامج مؤشرات التعليم، تتحول نسبة من التمويل العمومي نحو المدارس الخاصة، مع وجود إسهامات خاصة هامة في المدارس الحكومية بنفس الوقت. وهناك أنواع أخرى من الفروق بين القطاعين العام والخاص لها صلة أكبر بالمقارنة مع موارد التمويل، ومنها ملكية الأراضي والأبنية، والتحكم في المناهج الدراسية والقبول وتعيين المدرسين والرواتب والإمدادات.

توجد فروق كبيرة فيما بين بلدان برنامج مؤشرات التعليم من حيث إنفاق الأسر على كل طالب. فبالنسبة إلى المستويين التعليميين الإبتدائي والثانوي، تتراوح حصة الإنفاق الخاص ما بين ٢% بالأردن وحتى ٣٦% في شيلي. يتضمن هذا النوع من الإنفاق الخاص على التعليم دفع المبالغ إلى المؤسسات التعليمية مباشرة في صور مختلفة ومتعددة : رسوم تعليمية، رسوم أخرى عن الخدمات التعليمية، رسوم السكن ووجبات الطعام والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأخرى التي تقدم في المؤسسات التعليمية أو بواسطتها لصالح الطلاب. وفي حين يغطي معظم الإنفاق الرسوم وغيرها من التكاليف المقترنة بالمدارس الخاصة، يتم إنفاق نسبة معينة على المدارس الحكومية. وبالنسبة إلى المستوى العالي، تكون نسبة التكاليف للطالب الواحد، والتي تأتي من الإسهامات الخاصة أعلى بكثير. وهذه الحصة هي الأعلى قيمة بفارق شاسع في شيلي (٧٣%) تليها أندونيسيا (٤٨%) ثم بيرو (٤٥%)، وذلك رغم التباين الكبير بين هذه الدول في معدلات التسجيل (أو القيد).

الشكل رقم (٦)
توزيع الإنفاق على التعليم بحسب مصدر التمويل، ١٩٩٩

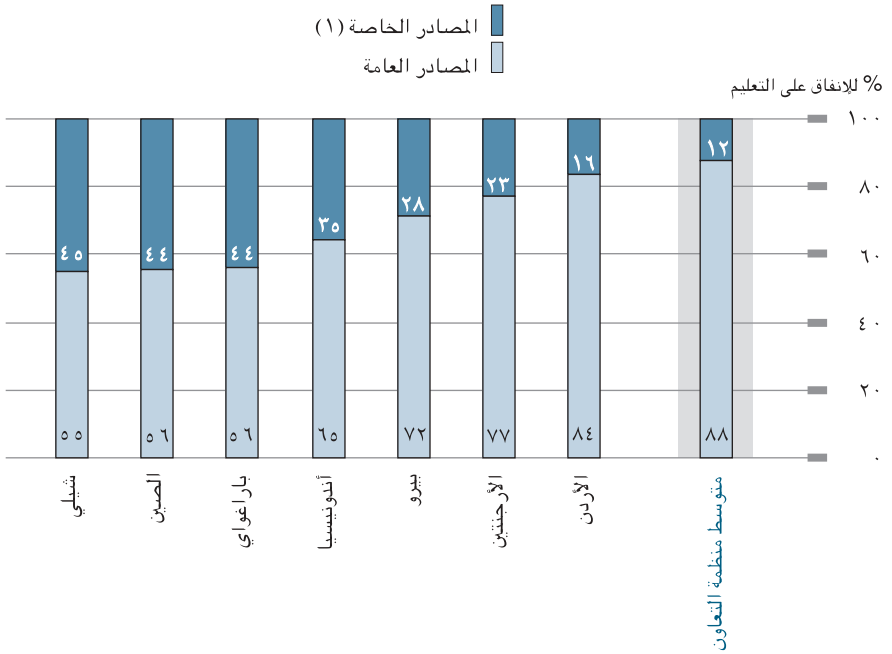

(١) بما في ذلك الإعانات الراجعة إلى المبالغ المدفوعة للمؤسسات التعليمية والآتية من المصادر العامة.

المصدر: OECD/UNESCO WEI

غالباً ما يعتمد مستوى الإنفاق الأسري على نوع المدرسة حيث أن المدارس العمومية تستلزم رسوماً أقل من المدارس المعتمدة على الحكومات أو المدارس الخاصة المستقلة. في باراغواي على سبيل المثال، يلعب الطلاب والأسر دوراً ضئيلاً جداً في تمويل التعليم بالمدارس العمومية. ويقدم الآباء والأمهات مساهمات طوعية للمدارس الإبتدائية من أجل توفير الأموال الإضافية اللازمة للصيانة والإمدادات التي لاتغطيها ميزانية الدولة. وفي مرحلة التعليم الثانوي الأعلى، تدفع الأسر رسماً تعليمياً سنوياً ورسوماً أخرى تدفع للمدرسة مباشرة. وعلى النقيض، ففي المدارس الخاصة المعتمدة على الحكومة في باراغواي، تدفع الأسر رسوماً تعليمية ورسوماً أخرى في كل المستويات التعليمية، حيث أن الدولة لاتدفع الرواتب لجميع المدرسين. وفي المدارس الخاصة المستقلة، تدفع الأسر رسوماً تعليمية ورسوماً أخرى لتغطية أن تغطي التكلفة الكلية للتعليم حيث أن الدولة لاتدعّم المدارس الخاصة المستقلة.

في بعض بلدان برنامج مؤشرات التعليم، كأندونيسيا، تقوم الدولة بتحديد الرسوم التعليمية لكل من المدارس العامة والخاصة. أما في غيرها من البلدان، فلا تحدد الدولة سوى رسوم القطاع العام، ويبقى القطاع الخاص غير منظم. وفي عدد من بلدان برنامج مؤشرات التعليم، تضطلع إتحادات الوالدين والمعلمين بدور هام في تحديد مقدار الرسوم، وفي جمعها من الأسر، وأحياناً في توزيع الإنفاق بالمستويين المدرسيين الإبتدائي والثانوي. وكثيراً ما تدعم هذه الرسوم النشاطات المدرسية، وبالدرجة الأولى، النشاطات الإضافية والرياضية.

وعلى المستوى التعليمي العالي، تحتل إسهامات القطاع الخاص (والجهات المانحة) مكانة أبرز جداً في بلدان برنامج مؤشرات التعليم بالمقارنة مع معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية. ومع أنه يجب للتوسع في التعليم العالي أن يسمح بالإلتحاق به أكثر مساواة، غير أن ما يحدث في أغلب الأحوال هو تزايد قوة الآليات الإقصائية. لذا يلزم إعتبار مسألة تكافؤ فرص الإنتفاع بالتعليم الثانوي والعالي أمراً أكثر أهمية في البلدان التي تشهد تفاوتاً كبيراً بين السكان على الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي وذلك بالمقارنة مع غيرها من البلدان. فلا تستطيع الأسر المنخفضة الدخل أن تفي بتكلفة مراحل التعليم العليا، حتى أن البعض يشعرون بأنه من شأن هذا الحاجز أن يثني الطلاب عن إحراز النتائج المدرسية الجيدة، وحتى وهم في المرحلة الإبتدائية.

سواء أتى تمويل المدارس الخاصة من مصادر حكومية أو خاصة أو من مزيج من الإثنين، فهي أصبحت بمثابة الإستجابة لقرائن مختلفة. ومن بين هذه القرائن الأكثر شيوعاً هو عندما تواجه المدارس الخاصة طلباً زائداً نتيجة لنقائص ما يوفره القطاع العام. كما برزت المدارس الخاصة كاستجابة لمطلب متميز، بمعنى أن تقدم فرصاً تعليمية معينة لا توفرها الدولة. يتراوح هذا الأمر من أكاديميات النخبة الإجتماعية وإلى المدارس الدينية والمدارس التي تستقطب المتسربين من المدارس الحكومية. وهكذا تختلف دلالة إصطلاح " المدارس الخاصة" إختلافاً كبيراً عبر مختلف بلدان مؤشرات التعليم في العالم.

يعكس توزيع التسجيل على أنواع المؤسسات التعليمية الأهمية النسبية للقطاع الخاص في توفير التعليم. ففي تسع دول من الدول الست عشرة المنضمة إلى برنامج مؤشرات التعليم في العالم، تزيد نسبة التسجل الخاص في المرحلة الإبتدائية عن ١٠% وتحظى زمبابوي بأعلى نسبة تسجل خاص في المرحلة الإبتدائية، إذ يتسجل تسعة تلاميذ من كل عشرة تلاميذ في المدارس الإبتدائية المعتمدة على الحكومة والتي يتولى إدارتها المجتمع المحلي. ونعثر في الإتحاد الروسي على أصغر نسبة (٠,٤%)، حيث أنه منذ أقل من عشر سنين، كانت المدارس الخاصة لاتزال غير مشروعة. وبالمقارنة مع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، توجد في بلدان برنامج مؤشرات التعليم نسبة أعلى نوعاً ما من طلاب المرحلة الإبتدائية المسجلين بمدارس القطاع الخاص. ففي المتوسط، نرى في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية تلميذاً واحداً بالتقريب ملتحقاً في المدارس الخاصة بالمرحلة الإبتدائية من بين كل عشرة تلاميذ. وفي المرحلة الثانوية، نرى التسجيل الخاص أوسع إنتشارا، وتقترب النسبة الكائنة في بلدان مؤشرات التعليم من تلك التي نعثر عليها في بلدان منظمة التعاون والتنمية. ومع ذلك، نرى في كل مستوى تعليمي أن كل دولة تقريباً من دول برنامج مؤشرات التعليم تتخطى الحصة المتوسطة للتسجيل الخاص المستقل في بلدان منظمة التعاون والتنمية.

ينشأ سؤال مثير بشأن طبيعة العلاقة بين إدارة المؤسسات التعليمية ونوعية التحصيل التعلّمي. هناك قدر من الأدلة المتوفرة من قبل برامج تقييم دولية مثل Primer Estudio Internacional Comparativo (PEIC) وبرنامج التقييم الطلابي الدولي التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي(PISA). على أن مثل هذه التحاليل لاتزال تقدم نتائج متنوعة ، وكثيراً ما لاتوحي بوجود آثار هامة مقترنة بالإدارة المدرسية العمومية أو الخصوصية، طالما تؤخذ العوامل الأخرى- كالفروق الإجتماعية والإقتصادية بين الذين يدخلون المدارس - في الحسبان.

إن تشاطر التكاليف فيما بين المشاركين بالنظام التعليمي والمجتمع بوجه عام هو مسألة تجرى مناقشتها في العديد من دول برنامج مؤشرات التعليم، بل ومن المرجح أن تحتل مكانة أكثر بروزاً في المستقبل. وتتضح وثاقة صلة هذه المسألة بنوع خاص عند المرحلتين الإستهلالية والختامية للتعليم - وهما : ما قبل الإبتدائي والتعليم العالي - حيث يكون التمويل العمومي الكامل أو شبه الكامل أقل شيوعاً مما هو حادث بالمستويات التعليمية الأخرى. يبدو أن التوسع التعليمي يجلب معه زيادة متناسبة في الموارد، في الوقت الذي تثبت فيه الحكومات عجزها المتزايد عن التأقلم مع التكلفة العالية المقترنة بتطوير التعليم العالي.

ومع مشاركة الفئات الجديدة من الزبائن في نطاق عريض من البرامج التعليمية، ومع زيادة الفرص المتاحة أمامهم من خلال العدد المتزايد لموفري هذه البرامج، سوف تحتاج الحكومات إلى مواصلة بنيان الشراكات من أجل حشد الموارد اللازمة لدفع نفقات التعليم. وفضلاً عن ذلك، ستتعاظم أهمية التحدي المتعلق برسم السياسات الجديدة التي تتيح لمختلف الجهات العاملة في العملية التعليمية والمعنية بها أن تشارك فيها مشاركة أكمل، بما في ذلك التشارك الأكثر إنصافاً في التكاليف والفوائد.

ومن المهم التأكيد من جديد على أنه يفترض أن يؤدي التوسع في المستويات العليا من التعليم إلى توفير فرص أكثر إنصافاً للإنتفاع بالتعليم، غير أن ما يحدث في معظم الأحوال هو تزايد قوة الآليات الإقصائية. وفي البلدان ذات المعدلات المرتفعة للتباين الإجتماعي، يجب إعطاء قدر أكبر من الأهمية النسبية للمسائل المتعلقة بالإلتحاق بالتعليم الثانوي والعالي. وبينما يتغير دور المصادر الخاصة في تمويل التعليم، يلزم الإنتباه لضمان عدم إختلال التوازن بين الدعم الحكومي والخاص إلى درجة تؤدي إلى وضع العراقيل أمام المتعلمين المستقبليين، بدلاً من فتح أبواب الفرصة أمامهم.

UNESCO PUBLISHING

7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France
UIS Ref.: UIS/AP/02-02
ISBN: 92-9189-001-4
PRINTED IN CANADA

OECD PUBLICATIONS

2, rue André-Pascal, 75775 Paris Cedex 16, France
OECD Code: (96 2003 01 1 P1)
ISBN: 92-64-19971-3 - n°52833 2003

www.unesco.org/statistics
www.unesco.org/publications

Éditions UNESCO
7, place de Fontenoy
75352 PARIS 07 SP
France

www.ocde.org
www.SourceOCDE.org

OCDE, Service des publications
2, rue André-Pascal
75775 PARIS Cedex 16
France